



اسم المقال: تأثير الفراغ الامني في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى على الامن الدولي

اسم الكاتب: م.م. علي هادي القره غولي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7471>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 19:57 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



تأثير الفراغ الامني في منطقة الساحل الافريقي  
والصحراء الكبرى على الامن الدولى.

The impact of the security vacuum in the African Sahel  
security. and Sahara region on international

م.م. علي هادي عبدالله القره غولي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

Assistant Lecturer: Ali Hadi Abdullah Al-Qarha Ghouli

ali.h@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2024/3/6 تاريخ القبول: 2024/6/9 تاريخ النشر: 2024/10/30  
المؤلف:

منطقة الساحل الافريقي والصحراء هي عبارة عن مجموعة دول فقيرة اقتصادياً،  
وذات ضعف بنويي، وفاشلة تنموياً، تعاني منطقة الساحل من الحروب ، والصراعات  
الداخلية، وتعدد الاثنيات فيها، كما تعاني فراغاً أمنياً أدى الى نشاط المنظمات  
الإرهابية، والجريمة المنظمة، وغيرها من المظاهر الانفلات الأمني، فضلاً عن  
الاطماع الاستعمارية الأوروبية الفرنسية والأمريكية تحديداً كذلك الصين، كما تعد  
منطقة الساحل الافريقي، والصحراء مصدراً قلقاً للأمن الإقليمي و الدولي، ولللازمات  
الأمنية، والعسكرية، بسبب ما تحويه من قواعد للإرهاب، والهجرات الغير شرعية  
فضلاً عن خطوط الجريمة المنظمة، والتهريب، والمتجارة بالسلاح، و تجارة  
المخدرات، والجريمة الالكترونية، وغسيل الأموال، فمنطقة الساحل الافريقي والصحراء  
الممتدة على مساحات شاسعة في القارة الافريقية، لم تكن تعنى سوى عناوين خاطفة  
عن التوتر العرقي والقبلي وصور المجاعات، حتى تحولت اليوم الى قطب الرحي  
في السياسات الأمنية الدولية بعد ان باتت تشكل خطراً عابراً للحدود الإقليمية والدولية.

### **Abstract:**

The African Sahel and Sahara region is a group of countries that are economically poor, structurally weak, and developmentally failed. The Sahel region suffers from wars, internal conflicts, and a multiplicity of ethnicities. It also suffers from a security vacuum that has led to the activity of terrorist organizations, organized crime, and other manifestations of security chaos. In addition to the European colonial ambitions of France and America, specifically China, the African Sahel and Sahara region is also a source of concern for regional and international security, and for security and military crises, because of the bases it contains for terrorism and illegal immigration, as well as lines of organized crime, smuggling, and trafficking. weapons, drug trafficking, cybercrime, money laundering, The Sahel and Sahara region, which extends over vast areas on the African continent, used to mean nothing but flashy headlines about ethnic and tribal tension and images of famine, until today it has turned into the turning point of international security policies after it has become a threat that crosses regional and international borders.

### **المقدمة:**

تمتد دول الساحل الافريقي من المحيط الأطلسي غرباً وصولاً إلى البحر الأحمر شرقاً ومن الجنوب الصحراء الكبرى شمالاً حتى غابات الماسافانا جنوباً، ولعل كبر المجال الجغرافي للساحل الافريقي خلق نوعاً من الاختلاف حول أي من الدول التي

تنتهي الى هذا المجال، فسياسيًّا وبالرجوع الى الدول التي ضمتها اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف، والتي أنشئت عام 1971م فإن دول الساحل الافريقي هي (السنغال، و غامبيا، و موريتانيا، و مالي، و بوركينا فاسو، و النيجر، و تشاد) ، ثم أضيفت كل من (وغينيا بيساو، و الرئيس الأخضر، و السودان، و اثيوبيا، و الصومال، و كينيا، و نيجيريا)، إذ تبلغ مساحتها ما يقارب خمسة ملايين كيلومتر مربع، كما يعرف الساحل الافريقي بتتنوع العرقي والديني والمذهبي وبنسيجه القبلي الاجتماعي، فضلاً عن كثافه سكانية كبيرة، غالبيتهم مزارعين تقليديين، يمتهنون رعي الماشي، في ظل محيط اجتماعي معقد. تشهد دول الساحل انعدام الاستقرار الأمني والتوتر السياسي المستدام، والفقر وانعدام آفاق حياة أفضل لشباب دول الساحل الافريقي منذ اكثرب من نصف قرن، إذ تسودها ازمات متداخلة على الصعيد السياسي والأمني ، وفشل في توطيد الامن وفرض القانون. بسبب عوامل عدة وظروف حالية وتاريخية، إذ كانت مستعمرات أوربية ورثت حملأ ثقيلاً من الأزمات من تلك الفترة، فضلاً عن المشكلات المستحدثة بعد ذلك، مثل تأخر التنمية والأزمات الداخلية والإثنيات المتتصارعة والأزمات الإجتماعية من فقر وأمراض، والوضع الأمني المتدهور الذي كان السبب المباشر في عدم الاستقرار وظهور تبعات سلبية على تلك الدول وشعوبها . فالأمن هو المتغير المؤثر في جميع المتغيرات الأخرى، إذ لا ديمقراطية بلا أمن ولا تنمية كذلك، ولا قوة اقتصادية أو استثمار,... وسبب ذلك هو تحالف جماعات الجريمة المنظمة مع الجماعات الإرهابية ناهيك عن تجارة السلاح والمخدرات وتجارة البشر وغيرها من الأزمات. كان الساحل والصحراء منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل والتقاء وجسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية. ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات، وأصبحت المنطقة فضاء شاغرا وساحة حروب ونزاعات لا تنتهي، ومصدر قلق وخوف للأمن

الدولي . فقد اصبحت الممر الرئيسي لتهريب المخدرات، و السلاح عالمياً إذ يمنحك الفراغ الامني في الساحل الافريقي وعدم الاستقرار فرصة لعصابات التهريب الدولية التي تنشط بين القارات الامريكية، والاوروبية، والآسوية، كما تعد منطقة الساحل الافريقي ثاني اغنى منطقة في مورد لليورانيوم الى الاتحاد الاوروبي مما اثار الفراغ الامني في الساحل الافريقي مخاوف دول الاتحاد وخاصة فرنسا بشأن تأثيره المحتمل على استيراد اليورانيوم لتشغيل الطاقة النووية وتداعياتها على أمن الطاقة في اوروبا اهمية البحث : تناولنا موضوع الامن في منطقة الساحل والصحراء الذي يعرف اضطراباً وتريداً وكيف أثر و يؤثر في استقرار منطقة دول الساحل، لما تشكله منطقة الساحل الافريقي من اهمية كبرى بشكل عام، وما تشكله من نقطة وصل بين المحيط الاطلسي والمحيط الهندي، وما بينهما من بحار وخليان، ان تمر نسبة كبيرة من التجارة الدولية عبر ذلك الطريق وهي بمثابة بديل استراتيجي لممر قناة السويس ومضيق باب المندب إذا ما تعرضت الملاحة هناك الى خطر ، وعليه فإن اية تداعيات او اضطرابات امنية كانت او سياسية في هذه المنطقة او جزء منها سيؤثر بشكل كبير على أمن المنطقة الاقليمي وتداعيات ذلك سينعكس سلباً على الامن الدولي بشكل عام.

**مشكلة البحث: الإشكالية:** يمكن أن نخرج بصياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي :

1. ما هي الوسائل التي يمكن لدول الساحل الافريقي اتخاذها للمحافظة على امنها واستقرار علاقتها؟
2. ما هي الأسباب وراء عدم استقرار منطقة الساحل والصحراء؟
3. ما أبرز التحديات المحلية، الإقليمية والدولية لمنطقة، والتي تؤثر على النظام الدولي؟

**فرضية البحث:** تفترض الدراسة واتساقاً مع التساؤلات الاشكالية، أن عدم الاستقرار والفوضى التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء مرده أساساً الى مشكلات داخلية،

وهذه المشكلات سمتدى الى مشكلات خارجية تؤثر بشكل مباشر على هيكل النظام الدولي، وعليه فأن معالجة مشكلات المنطقة وحل ازماتها سينعكس ايجابياً على الامن الاقليمي للمنطقة وعلى الامن الدولي بشكل عام .

**منهج البحث:** يتطلب الموضوع منهجية مركبة تمثل في ما يلي:

1. منهجية البحث العلمي التاريخي القائم على رصد وتحليل مسار التطور التاريخي للموضوع قيد البحث ، وبما يساعد على التكهن بتطوراته المستقبلية بالاستناد الى اسس علمية .

2. منهج الاستقراء القائم على تحليل البحث الى عناصره الاساسية من جهة، وبين الموضوعات ذات الصلة بالاطار الاشمل كموضوعات الامن ، والتدخل العسكري .

**هيكلية البحث :** ستوزع هيكلية البحث على ثلاثة مباحث يركز الاول على الاطار النظري لمفهوم الامن والفراغ الامني والنزاعات الافريقية، والدولة الفاشلة ، اما المبحث الثاني فسيتطرق الى تحديات ومشكلات الدولة في الساحل الافريقي، فيما ينصرف المبحث الثالث تحديات الوضع الامني في منطقة الساحل والصحراء وهي مشكلة الارهاب ، والجريمة المنظمة ، والدولة الفاشلة

### **المبحث الاول : الاطار النظري**

تناول هذا المبحث الاطار النظري لموضوع الدراسة كل من مفهوم الامن ل الوقوف على مفهوم جوهري يوضح ما المقصود وما هو الامن فضلاً عن تسلیط الضوء على النزاعات الافريقية في المنطقة، اما المبحث الثاني فسيتطرق الى اهم تحديات ومشكلات الدولة في منطقة الساحل الافريقي، فيما ينصرف المبحث الثالث

**المطلب الاول: مفهوم الامن والفراغ الامني.**

**اولاً: مفهوم الامن:** يعد مفهوم الامن من أكثر المصطلحات التي حظيت باهتمام كبير من طرف الكتاب والباحثين في مجال الدراسات الأمنية، لارتباط هذا المصطلح بعنصر البقاء سواء للأفراد والجماعات والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الامن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به

فتجد محمد مصالحة يعرف الأمان بأنه: حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة بأن هناك ملذا من الخطر. أو أنه: يخل من وجود تهديد القيم الرئيسية (سواء أكانت قيمًا تتعلق بالفرد أو بالمجتمع)

بينما شارل سلاينشر sharle slaiencher ويعرفه الأمان بأنه: يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام و العدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها<sup>(1)</sup>.

أما بوث Both و ويلر Wheeler فيؤكدان على أنه: لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمان على أنه عملية تحرر . في حين باري بوزان Barry Buzan فيرى أنه: في حالة الأمان يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد<sup>(2)</sup>. بينما هنري كيسنجر henry kissinger فيعرف الأمان بأنه: أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء<sup>(3)</sup>.

مفهوم الأمن لدى الواقعيين الكلاسيكيين - هانس مورغانثو وفريديريك شومان وماكس فيبر ... إلخ ارتبط بالحقبة التي كانت سائدة الحرب الباردة الذي ركز على الجانب العسكري للأمن الردع، والسباق نحو التسلح، وتطوير أنظمة الدفاع، والتجسس للتفوق على الطرف الآخر، وهذا كلّه موجه لتحقيق التفوق العسكري على الخصم، مستندة على أفكار كل من نيكولا ميكافيلي، وتوomas هوبيس، وهوغو غروشيوس، وكارل فون كلاوز فيتر، الذين يرون أن الدولة هي الوحدة و الفاعل الأساس و الرئيس في العلاقات الدولية، وهي المسئول عن تحقيق الأمان بالتصدي لكل التهديدات التي تواجهها من طرف الخصوم، عن طريق تعظيم القوة العسكرية، فهي الفاعل العقلاني في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التي تتضمن تحقيق الأهداف بكل الخيارات المتاحة لإيجاد القدرات اللازمة للدولة، فصانع القرار هو الذي يختار المخرجات التي تضمن الحد الأقصى من المنفعة لتحقيق الأمان الداخلي، مبنيا فرضياته على التهديد خارجي<sup>(4)</sup>، انطلاقا من فرضية أن العلاقات

الدولية تتسم بالفوضوية، لغياب سلطة مركبة تحد من فوضوية النظام الدولي و سعي كل دولة للحصول على القوة بأي وسيلة كانت، انطلاقاً من مقوله ميكافيلي الغاية تبرر الوسيلة؛ وهذا لانتشار المؤامرات والدسائس والفساد في العلاقات التي تربط الدول، وخاصة إذا امتلكت الدولة المجاورة والعدو قدرات أكبر منها، وبالتالي فالأمن القومي لهذه الدولة يكون على قمة اهتمامات الدولة في القضايا الدولية، من خلال جعل الأمن العسكري هو السياسة العليا للدولة، وإذا اقتضى الأمر اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، والتي لا تستند إلى القوانين الدولية الخاصة بالمعايير الأخلاقية خلال الحرب، لأن القانون الدولي ومؤسساته مرهون بتوافقه مع مصالح الدول القوية، ولا يعد الواقعيين المنظمات غير الحكومية فاعلين مستقلين في العلاقات الدولية، لأنها في نظرهم تتحرك وفق ما تملئه عليهم دولهم في الغالب<sup>(5)</sup>.

جاءت المدرسة الواقعية الجديدة نتيجة للتطورات التي شهدتها العلاقات الدولية وتركيز الواقعيين التقليديين على الأمان من الناحية العسكرية، ما شكل قصوراً في تفسير العلاقات الدولية، لأن هذه الأخيرة ليست محصورة فقط في الجانب العسكري.

**ثانياً: الفراغ الأمني:** هو بداية غياب الأجهزة الأمنية للدولة عن التواجد المطلوب مما يسبب حالة من حالات عدم الاستقرار الأمني، وشعور أفراد المجتمع بالخوف، والفراغ الأمني قد يكون شكلياً أو موضوعياً، الاول الذي يقصد به عدم التواجد الميداني او المكتبي لعناصر الامن في الاماكن، والموقع التي يفترض تواجدهم بها من اجل الحفاظ على امن المجتمعات وحماية ممتلكات الدولة، والثاني هو عدم قيام الأجهزة الأمنية بالرغم من تواجدها الشكلي بأداء المهام الموكلة اليهم، فضلاً عن غياب السلطة والقانون<sup>(6)</sup>، مما ادى ذلك الى انعدام استقرار السياسي المستدام، فضلاً عن مواجهة تحديات امنية في منطقة الساحل الافريقي وعلى رأس ذلك هو الارهاب، والجماعات الارهابية العابرة للحدود، والهجرة الغير شرعية التي تخشى اشتعال ازمة ونقطة توتر، التي بدأ نفوذها في المنطقة يتلاشى، والتي تحول هذا المتغير

الاجتماعي في منطقة الساحل الى مخاطر تهدد الامن القومي والدولي، ذلك هو نشاط المنظمات الارهابية، والاتجار بالبشر ، والمدمرات ، والجريمة المنظمة، فضلاً عن صراع الاثنين، التي يعد عند اغلب الدول التوقيع الاثنى الذي يميزها ما هو الا مهدد لتكاملها، لذا فأن مسألة الجماعات الإثنية اصبحت الخطر الاكبر في منطقة الساحل الافريقي مما شكلت صراعاً ونزاعاً، نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية من مصلحتها تقويض الاستقرار في هذه الدولة أو تلك، داعمة الاختلافات الإثنية، وتعرض هذه الجماعة أو تلك للاضطهاد و التهميش على يد الجماعة المسيطرة على السلطة حتما سيؤدي لاندلاع النزاعات على أساس اثنية تكون عادة مدمرة.<sup>(7)</sup> يتبعنا من خلال ما سبق أن الجماعات الإثنية في المجتمعات الإفريقية تحكم فيها العديد من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ما جعلها تميز بأربعة خصائص و هي<sup>(8)</sup>:

الخاصية الأولى: أن الرابطة الإثنية تميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليس مكتسبة؛ ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

الخاصية الثانية: أن الجماعة الإثنية تميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

الخاصية الثالثة: تميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تميزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يسوغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.

الخاصية الرابعة: تميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تتطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة تخلق أزمة الشرعية في الدول الأفريقية.

فالتجددية الإثنية طبيعة أصلية في واقع المجتمعات الإفريقية، الأمر الذي جعلها أحد أهم أسباب الحروب والنزاعات في القارة، ما خلق نوع من عدم الرضا لدى المجموعات الإثنية من السلطة الحاكمة نتيجة الانتماءات الإثنية، وبالتالي مواجهة أزمة الشرعية

لدى السلطة الحاكمة، وفي الغالب هذه الأزمة ينبع عنها نزاعات اثنية، للوصول إلى السلطة في الدولة الواحدة أو دعم الائتمانات في الدولة الأخرى، وبالتالي نجد أنفسنا في تصنيف النزاعات الإثنية في أفريقيا انطلاقاً من الحيز الجغرافي الذي تشغله إلى نزاعات اثنية داخل الدولة والنزاعات الإثنية العابرة لحدود الدولة .  
**المطلب الثاني: الأمن والنزاعات في أفريقيا.**

عرفت منطقة الساحل الأفريقي بالنزاعات داخلية مسلحة مختلفة ومتنوعة ادت بعضها الى انقلابات عسكرية على الحكومات والبعض منها وصلت الى اشغال الحرب الاهلية، وعليه ستنطرق الى تلك النزاعات التي عرفتها المنطقة وهي:  
**أولاً: النزاعات الإثنية:** شكلت النزاعات الإثنية الهاجم الكبير بالنسبة لتحقيق الأمن في الدول الأفريقية، لما لها من تداعيات كبيرة على جميع المستويات، وتقويض الأسس الدولة غير المستقر أساساً، إذ أن هذه النزاعات تأخذ أشكال مختلفة، انطلاقاً من التركيب الإثني للمجتمعات داخل الدولة، لقد أدت السلطوية والتردي الاقتصادي داخل الدولة الوطنية في أفريقيا إلى ايجاد مناخ شديد التنافس بين الجماعات الإثنية على درجة عالية من الشحن، مما تسبب في وجود قدر كبير من القلق لدى الجميع أفراداً كانوا أو جماعات، ونتيجة لذلك أخذ الناس يتعلقون بهويات أولية جديدة، أدنى من الدولة، كالهويات الإثنية والقبلية والدينية وغيرها من الهويات الطائفية ومن خلال هذه الهويات ينتج لديهم احساس وشعور بالتأليب على حالة عدم اليقين والالتباس والقلق الناتجة عن القمع السياسي<sup>(9)</sup>، الذي تمارسه السلطة أو لضعف السلطة السياسية وعدم قدرتها على توفير الحاجات الأساسية لأفراد الجماعات الإثنية المختلفة ونتيجة لهذا التنوع الاثني والديني تخلت (كوت ديفوار) دائرة النزاعات الإثنية عقب وفاة الرئيس (هوفيه بوانيه) عام 1993 حين فشل خليفته (هنري بيديه) في فرض سيطرته على البلاد التي تضم تشكيلة سكانية مكونة من قبيلة (أكانا) 42٪، وقبائل (القولنا) في الشمال الأقل من القسم الجنوبي من السكان، وقد نجح (بوانيه) في ظل ظروف الانتعاش الاقتصادي وقبضته الحديدية في فرض صيغة التعايش والبقاء في

ظل انقسام البلاد الى شمال مسلم فقير و جنوب مسيحي غني، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد جراء تراجع أسعار المواد الخام في السوق العالمية في النصف الثاني من التسعينات أدت إلى تدهور مستوى المعيشة وارتفاع نسب الفقر في البلاد ليشمل أغلب سكان الشمال، إذ أدى هذا إلى انفجار النزاع الذي أخذ الطابع الإثني، خاصة بعد منع (هنري بيديه) المسيحي المنتمي للجنوب (الحسن أوتارا)، و هو مسلم من الشمال خوض الانتخابات الرئاسية لعام 1995 بزعم أن أصوله تعود إلى (بوركينا فاسو)، و هو ما يفهم على أنه محاولة لإقصاء الشماليين من الاشتراك في الحكم بدعمه في ذلك البعد الديني ومنه استمرار دوامة العنف<sup>(10)</sup>.  
نجد النزاع في (كوت ديفوار) مع إجراء الانتخابات التي أجريت في 28 نوفمبر 2010 التي فاز فيها (الحسن واتارا) على منافسه (لوران غbagbo)، إذ أنه في هذه الانتخابات طفت إلى السطح تلك النزعة الأثنية بثوب ديني نتيجة عدم تقبل الرئيس المنتهية ولايته منذ 2005م نتائج الانتخابات، ما أدى إلى نشوب أعمال عنف في ديسمبر 2010م بين أنصار الطرفين، إذ أعلنت الأمم المتحدة أن 73 شخصا قتلوا و 471 اعتقلوا و 90 شخص تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، و 24 شخص اختفوا، وهذا كله في الفترة الممتدة من 6 إلى 21 ديسمبر من العام 2010م<sup>(11)</sup>، كل هذا إن دل إنما يدل على هشاشة الأوضاع في هذا البلد وأنه معرض للنزاع والاضطرابات في أي فرصة سانحة، ويؤكد علة الدور الكبير الذي تلعبه الأثنية في تأجيجه هذه النزاعات، تحت الذريعة التنموية من خلال المطالبة بالتوسيع العادل للثروة بين الشمال والجنوب أو سياسية وهي تولي السلطة في البلد<sup>(12)</sup>.

نجد سياسة الإقصاء والنزاع الإثني في غينيا بيساو، إذ تعد دولة غينيا بيساو من الدول ذات التعدد الأثني، إذ تضم أكثر من 25 أثناة، وتشكل الجماعات الإفريقية الأصلية نحو 95% من السكان، البالغ عددهم حسب إحصائيات 2017م حوالي 16 مليون نسمة، ومن أبرز هذه الجماعات الديولا Dyola والتي تضم البلانكا Blanta وهي أكبر جماعة اثنية في البلاد من عدد السكان إذ تمثل حوالي 32%

من عدد السكان، و كذلك البيافدا Byafda، ويتركز البلاقتا في منتصف البلاد، ويتعرون إلى عدة فروع مجموعات صغيرة مثل اثنية الماندينجو Mandingo التي تشكل 13% من السكان، هذا بالإضافة إلى اثنة بولز petals ويطلق عليها أحيانا فولا والمانجاكا Maniaca التي تشكل 14.5 في المائة من السكان، و هناك اثنية البايل أو بيلي pele وتمثل 08 في المائة من السكان<sup>(13)</sup> ، خلال المدة من 1990م إلى أبريل 1997م اندلعت في إفريقيا أكثر من 30 حربا، كان معظمها داخليا، وفي العام 1996 وحده، دخلت 14 دولة إفريقية في نزاعات داخلية مسلحة ناجمة عن عوامل عديدة في مقدمتها العوامل الإثنية التي باتت محفزا أساسيا لإثار النزاعات والحروب في إفريقيا، فبالرغم من وجود عوامل أخرى للصراع مثل الخلافات الدينية، والمصالح الاقتصادية، والصراع على السلطة فإن تلك العوامل لا تحدث في الغالب إلا بعد التفاعل مع العوامل الإثنية<sup>(14)</sup>، فالإحساس بانعدام العدل من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة يؤدي إلى اندلاع النزاعات والحروب في مجتمع ما فالعامل الإثني؛ يستطيع قادة الجماعات الإثنية تعبئة الموارد و حشد طاقات جماعاتهم الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى، وبذرعة الإثنية أيضا يصوغ أطراف النزاعات مطالبهم، ويفسّرون تحالفاتهم الداخلية والخارجية، وكذا تكون رؤيتهم لخصومهم بصفة خاصة، وللعالم الخارجي بوجه عام فتصاعد حدة النزاعات الإثنية المهمشة وتحالف القبائل وبين النخبة الحاكمة ناجم عن سوء استغلال وانتشار الظلم والاضطهاد، مما ادى ذلك إلى انتشار واسع للنزاعات الداخلية المسلحة التي اشعلت الحرب الأهلية التي كانت ناتجة عن التخطيط الاستعماري لإحداث التفكك في المجتمعات الأفريقية لاسيما من الناحية الدينية بين المسلمين والمسيح وتآزمها للوصول إلى حرب أهلية بين القبائل والطوائف من أجل الانفصال والوصول إلى السلطة، وبما أن هذه النزاعات الداخلية المسلحة وصلت حد الحرب فإنها تجاوزت وسائل التسوية السياسية والقانون المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة في المادة 23 الفقرة الأولى، واعتمدت على التدخل العسكري الاجنبي والذي نجح إلى وقف

الحرب إلا انه لم يؤدي الى استقرار الامن والسلام في المنطقة، وإن اغلب تدخلاته كانت اهداف شخصية وتتافس استعماري، ما خلف الدمار الشامل في الساحل الافريقي والذي أصبح يشكل خطراً على الامن الاقليمي والدولي<sup>(15)</sup>.

**ثانياً: الانقلابات العسكرية:** تعد الانقلابات العسكرية من الصراعات والنزاعات الداخلية المسلحة التي تحدث داخل اقليم الدولة، غير انها تقوم على هدف معين ذلك يتمثل بتغيير نظام الحكم في الدولة، وذلك من خلال الإخلال القسري الجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر اخرى من القوات المسلحة، وإن الانقلابات العسكرية تحدث في الدول والبلدان النامية التي ينعدم فيها الاستقرار السياسي، وهي من الاساليب التي من خلالها يتم الوصول الى السلطة، فقد شهدت منطقة الساحل الافريقي العديد من الانقلابات العسكرية، إذ شهدت موريتانيا اكثر من 16 انقلاب عسكري، وكذلك النيجر فهي الدولة الاخرى لم تسلم من الانقلابات العسكرية حيث تم اغتيال الرئيس (إبراهيم منياصرا) عام 1999م، كما شهدت تشاد انقلابات عسكرية فأُن الرئيس (إدريس دببي) وصل الى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري الذي كان بمساعدة مسلحة من السودان ولبيا، وغن الانقلاب العسكري هو نزاع داخلي غير مشروع لكن استمد شرعية من انتشار المعتقدات في المحيط الافريقي وعليه لايجوز التدخل الدولي في الشؤون الداخلية إلا ان بعض الانقلابات مدعومة من قوات مسلحة من قبل دول اجنبية في بعض اقليم دول الساحل الافريقي<sup>(16)</sup>.

تشكلت الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي خطراً على الامن الدولي ،إذ تعد تحديات النيجر الأمنية وجودها في الممر الرئيسي لتهريب المخدرات والسلاح عالمياً، كما يمنح الانقلاب العسكري وعدم الاستقرار فرصة لعصابات التهريب الدولية التي تنشط بين القارات الأمريكية والأوروبية والآسيوية، وتعد النيجر ثاني أكبر مورد لليورانيوم إلى الاتحاد الأوروبي، العام 2022م، إذ سلمت منه (2975) طناً وهو ما يعادل (25.4 %) من إمدادات الاتحاد منه. أثار الانقلاب العسكري مخاوف في دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في فرنسا، بشأن تأثيره المحتمل على استيراد اليورانيوم

لتشغيل محطات الطاقة النووية وتداعياته على أمن الطاقة في أوروبا<sup>(17)</sup>، علقت ألمانيا مساعداتها الإنمائية في النيجر بعد الإنقلاب العسكري، كما أن هناك قلق من فقدان الاتحاد الأوروبي لفوذه في المنطقة، ما قد يزيد من قوة الجماعات المتطرفة، ويفتح الباب للهجرة غير الشرعية، ويبدو أن سيناريو وقوع موجة هجرة جديدة عبر سواحل ليبيا، وشمال أفريقيا صوب أوروبا أمر غير مستبعد، وأن يكون من بين المهاجرين متطرفون يشكلون تهديداً للدول الأوروبية، ويرجع ذلك لثلاثة عوامل وهي<sup>(18)</sup> :

1. احتمال وقوع تدخل عسكري في النيجر واتساع حالة الفوضى بالمنطقة.
2. عدم الالتزام باتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة على الأقل في ظل العقوبات الأوروبية المفروضة على نيمامي.
3. تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في النيجر، ما يزيد من تزايد التحديات والمخاطر الأمنية بالمنطقة.

### **المطلب الثالث: الدولة الفاشلة**

تتسم الدولة الفاشلة بالتلوّر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة. ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة التي تقف المعارضة وراءها غالباً. وقد تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة حالات من العصيان التمرد المدنيين. لكن درجة العنف بحد ذاتها لا تقدم تعريفاً للدولة الفاشلة، بل ما يقدم التعريف هو طابع استمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم، بإذ يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلاً، ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة. ويظهر فشل الدولة القومية في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية ويتدهور مستوى المعيشة وتضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها<sup>(19)</sup>. و تعد الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف تلوينات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة

الرئيسية للدولة الفاشلة، فلا توجد دولة فاشلة إلا وتحض حالة من التناقض بين مختلف مجتمعاتها المحلية، لكن لا يمكن أن يرد فشل الدولة أساساً إلى عدم قدرتها على خلق التنساق و التناقض بين مختلف الإثنيات والعرقيات فيها، علماً أن ذلك يكون عاملاً رئيسياً في دفعها إلى الفشل. ولا تستطيع الدولة الفاشلة السيطرة على حدودها، إذ تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وواحدة من المدن الكبرى في الدولة القومية. ويعتبر العامل الجغرافي هو الآخر مهماً في تحديد مدى فشل الدولة انطلاقاً من تحديد مدى سيطرتها الجغرافية على الدولة القومية<sup>(20)</sup> ، وهناك مؤشر آخر على فشل الدولة يتمثل بتنامي العنف الإجرامي، فمع ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية يصبح القانون شبه غائب، وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات، وتتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل، وتغدو الفوضى في الطابع السائد في البلاد وهنا، يضطر المواطنين الساعون للحفاظ على ممتلكاتهم ومنازلهم إلى اللجوء لتجار السلاح وقاده الحرب تبعاً للاعتبارات القبلية والعشائرية، و بالتالي تبرز القوة في الوقت الذي يكون فيه كل شيء آخر بما في ذلك الدولة في حالة انهيار<sup>(21)</sup> . هذا بالنسبة إلى مفهوم فشل الدولة، أما في ما يخص هشاشة الدولة فقد تنوّعت التعريفات حولها، لكن بالرغم من هذا التنوع والاختلاف فهناك اتفاق على نقاط رئيسية في محمل الكتابات الأكاديمية والعلمية، إذ وجد كل من الكابتن ستيفارت و براون أن جميع التعريف تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة وهي<sup>(22)</sup> :

(1) الفشل في بسط السلطة، أي عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها من العنف.

(2) عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.

(3) عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها ومن طرف المجتمع الدولي. وتجسد هشاشة الدولة بشكل غير مباشر في التعريف الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بمبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة: "

تعد الدول هشة عندما تقصر هيأكل الدولة إلى الإرادة و القدرة السياسية الازمة للحد من الفقر و تحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية ". وقد عدلت المنظمة التعريف لتبيين دور الشرعية فأصبحت الدولة الهشة هي "غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية<sup>(23)</sup> ، وتجم هشاشة الدولة عن عدة عوامل بدء بالصراعات العنيفة وصولاً إلى التأكيل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها. وتبين هذه الهشاشة بدرجات متفاوتة من الحدة، فتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي أو عدم الاستقرار السياسي الشديد، وفي المراحل الأولى لتشكيل الدولة، وفي فترات التعرض للإضرابات الطويلة المدى، والصدامات الخارجية الحادة والمتكررة، وقد يؤدي سوء تدبير هذه المراحل الحساسة إلى بروز أقصى مظاهر هشاشة الدولة .ويشكل التباين إحدى السمات الرئيسية لمظاهر الهشاشة وللدول التي توصف بالهشاشة، إذ يرى بعض الكتاب أن مفهوم الهشاشة هو مفهوم فضفاض لأنه يضع بلداناً مختلفاً حدة الأزمة فيها في حالة مساواة. ويقول برينكترهوف إن " الدولة الهشة دول دينامية تتحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو الصراع والأزمة والفشل، وتخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار. ويجب على الفاعلين الخارجيين المتدخلين لمساعدة الدول الهشة عدم تجاهل المؤسسات القائمة، لأنها حتى في أسوأ حالات فشل الدولة وهذا لا يعني وجود فراغ سياسي ، وذلك لكي تكون عملية المساعدة الأجنبية ناجحة وفعالة تساعد الدولة على تجاوز مرحلة الهشاشة<sup>(24)</sup>. على الرغم من اختلاف التعريفات إلا أن هناك اتفاقاً على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات والسياسات، إذ وجد كل من فرانس ستيفوارت وغراهام براون في المقالة المشتركة بينهما وهي الدولة الفاشلة في 2009 والتي أنجزت في مركز البحث المتعلق بالأمن البشري والإثني؛ يتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية باعتبار الدولة الفاشلة هي التي تفشل في بسط سلطتها وتوفير الخدمات والحفاظ على الشرعية وبالتالي تتمركز الأبعاد إلى ركز عليها الباحثين في<sup>(25)</sup> :

1. الفشل في السلطة: إذ لا تقوم الدولة بحماية مواطنيها، وبالتالي انتشار العنف السيطرة على أقاليمها وحدودها.

2.-الفشل في توفير الخدمة: وهنا الدولة لا تستطيع توفير الخدمات الأساسية وتمكين المواطنين من الحصول على الرعاية الصحية ومختلف الخدمات الضرورية مواطنبيها.

3. الفشل في الشرعية: وهنا تفتقد الدولة الشرعية والاعتراف بسلطتها خصوصاً من قبل الجماعات التي تكون مهمة في الدولة أو من قبل أقليات صغيرة .

من خلال كل التعريفات المقدمة للدولة الفاشلة نستنتج تعريفاً إجرائياً لها: هي الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية من أمن وتعليم والصحة والمرافق العمومية والمواصلات والاتصال والتنظيم القانوني والإداري والمؤسسي، كذلك تشهد هذه الدول صراعات داخلية عرقية وتشهد انقسامات وحركات انفصالية.<sup>(26)</sup>.

### **المبحث الثاني : تحديات ومشكلات الدولة في منطقة الساحل والصحراء :**

يتحدث هذا المبحث عن المشكلات الجوهرية التي يعاني منها هيكل الدولة في منطقة الساحل والصحراء المتمثلة في الأزمة البنوية للدولة ، تحدي التنمية المتعدد في دول الساحل الافريقي

#### **المطلب الأول: أزمة بناء الدولة**

الدولة الحديثة يعرفها ماكس فيبر أنها: "مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بالنجاح وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع ". ومن ذلك يمكن استخلاص عدة نقاط تبرز ملامح الدولة الحديثة وتميزها عن باقي الدول<sup>(27)</sup>:

1. الدولة سيدة في ممارسة سلطتها بشكل كامل على المجتمع.

2. مؤسسات الدولة تتمتع بالاعتراف.

3. عمل الدولة مشروع باعتبارها تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة.

4. النظام السياسي يسعى إلى المصلحة العامة ويسمح بتوسيع المشاركة الشعبية عن طريق الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

5. الهوية الوطنية تبني على أساس ديمقراطي.

6. الرأي العام يكون متوراً، ومطلاعاً على مجريات الأمور.

يعرف فراسيس فوكويا ما بناء الدولة أنه : " تقوية المؤسسات القديمة وبناء مؤسسات جديدة وفاعلة وقدرة على البقاء والاكفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتجريم الدولة وتقليل قدراتها " <sup>(28)</sup>.

إن عملية بناء الدولة هي الجهد الوعي من القائمين على إدارة البلاد لتطوير شؤون المجتمع ورعايتها بما يضمن المشاركة وحفظ حقوق الإنسان وبناء مؤسسات دستورية قوية تسير بشكل ديمقراطي وتنظيم عال، وكذا مؤسسات اقتصادية ومالية متقدمة وعسكرية تحفظ حدود البلاد وتسير وفق القانون ، ومن مظاهر أزمة بناء الدولة تشكل ما يعرف بالدولة الفاشلة أو المنهارة إذ انتشار الإجرام والعنف السياسي، انتشار التوترات والنزاعات، غياب البنى التحتية، ضعف السلطات الثلاث وتركزها في يد الفرد الحاكم. أما في حالة الدولة المنهارة فيحدث انهيار وانفجار للمجتمع المنظم في غياب تام لمظاهر الدولة الحديثة، تتركز أزمات الأنظمة السياسية والدول في منطقة الساحل والصحراء في ما يعرف بأزمات النظام السياسي كما يلي <sup>(29)</sup>:

اولاً- أزمة الهوية والاندماج الوطني: جاءت نتيجة الفشل الكبير التي عرفته دول الساحل والصحراء في التعامل مع التعدد الإثني والعرقي واللغوي والديني الذي يميز تلك المجتمعات.

ثانياً- أزمة الشرعية والمشروعية: إعتماد الانقلابات العسكرية كطريقة للوصول إلى السلطة بالإضافة إلى انتهاج أساليب القمع والإرهاب وفرض القوانين والأحكام العرفية، أما المشاركة السياسية في أغلب المظاهر والاستحقاقات نتيجة غلق المجال السياسي ومصادرته من قبل النخب الحاكمة، وتعطيل الانتخابات وتزويرها بما يخدم صالح القيادات المتحكمة.

ثالثاً- أزمة التغلغل: الدولة في منطقة الساحل لا تزال بعيدة عن بسط سيطرتها على كامل أراضيها نظراً لقلة الإمكانيات، إذ تنازعها في ذلك شبكات الجريمة المنظمة والحركات المسلحة والمتربدين كما هو الحال في شمال مالي.

رابعاً- أزمة التوزيع: وتعبر أيضاً عن الفشل الاقتصادي، إذ تغيب العدالة في توزيع الموارد وتستأثر القلة الحاكمة بالموارد المتاحة وتحرم منها الأغلبية مما سبب تفاوتاً طبيقاً حاداً نتج عنه ظواهر سلبية معاكسة مثل التمرد والعصيان ومحاولات الإنفصال كحال الطوارق في مالي والنiger وتشاد، وإقليم دارفور، ودلتا النيل في نيجيريا، ومن أسباب تفاقم أزمة التغلغل ظاهرة الفساد السياسي المستشري في معظم دول العالم الثالث ومنها دول منطقة الساحل واستغلال الممتلكات العامة لأغراض ومصالح شخصية من قبل الطبقة الحاكمة وأصحاب النفوذ.

تعود جذور أزمة الدولة في المنطقة إلى الفترة الاستعمارية، إذ كان للاحتلال دور كبير في ذلك من خلال<sup>(30)</sup>:

1. الحدود المصطنعة والعشوائية: إذ تقاسم الاستعماران الفرنسي والإنجليزي المنطقة وقاموا بتقسيمها إلى دول ودوليات لم تراعي التنوع الإثني أو الموارد أو المساحة فتشكلت دول مختلفة وغير متجانسة وتضم تركيبات سكانية صعبة التعايش.

2. كسر الهيكل التقليدي: من خلال تغيير النمط الموجود المتمثل في الحكم القبلي والعائلي، وانتزاع الملكيات وبالتالي احتلال الطبقات وتحول الولاء من القبيلة إلى الشركة وظهور طبقات بورجوازية ورثت حكم البلاد بعد الاستعمار.

3. التشيع بثقافة التسلط والقمع والقهر التي كانت منتهجة من طرف الاستعمار وخلفها للدولة من بعد خروجه، وبعد الفترة الاحتلالية ظهرت تحديات سياسية أخرى أهمها الأنظمة الشمولية، وأبنية سياسية ودستورية مشوهة من أحزاب ومجتمع مدني، بالإضافة إلى مشكلة الهيمنة العسكرية على الحكم والوصول إلى السلطة عبر الانقلابات أو بالاقرب من المؤسسة العسكرية.

4. كما نجد أيضا تحديات اقتصادية تكمن في سوء استغلال الموارد الطبيعية المهمة والنفيسة المتوفرة بكثرة وعشوانية تسييرها والفساد المالي، وكذلك التحديات الإجتماعية المتمثلة في ضعف المواطنة ومشكلة التوعي الإثني والعرقي وتصارع تلك المكونات.

**المطلب الثاني: تحديات التنمية في دول الساحل والصحراء .**

تعد اقتصاديات دول الساحل والصحراء ضعيفة إذ نجد أنها اعتمدت على تصدير الموارد الأولية (المعادن، البترول، الغاز،...). كما أنها تعاني من ارتفاع نسبة معدل الفقر. شهدت أغلب هذه الدول انخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام Gdp الأمر الذي يعني أن النمو لأغلب دول الساحل والصحراء ضعيف جدا<sup>(31)</sup>.

كما في السابق كانت منطقة الساحل تمثل الطريق الرئيسي للتجار البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، وكانت منذ القدم تعاني ضعفا اقتصاديا شديدا وغيابا كليا للتنمية، ومع اكتشاف مؤشرات نفطية مهمه في كل من مالي وموريتانيا، وكذلك أن النيجر التي تتميز بكونها مصدر لليورانيوم بعد كندا وأستراليا، ورغم أن القارة الإفريقية تضم 10% من احتياطي النفط العالمي إلا أن إشكالية التنمية الاقتصادية والثروات تبقى منعدمة<sup>(32)</sup>.

يعاني واقع منطقة الساحل والصحراء من تدهور في التنمية البشرية ، وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن ترتيب دول الساحل من حيث التنمية البشرية هو كالتالي :ليبيا (64)، السنغال (155) نيجيريا (159)، السودان (169) ، أثيوبيا (174)، مالي (175)، النيجر (186) ،فضلاً عن الحركة التدميرية لرأس المال البشري التي تظهر هجرة الأدمغة ، ما أنتج كذلك عدم توفر العمالة نتيجة غياب فرص العمل والتشغيل في بلدانهم، وتعد دول الساحل من أكثر الدول تخلفا في جميع الميادين التعليمية، الصحية والاقتصادية، وهي من أفق دول العالم إذ يعيش من 50 إلى 60% من السكان بأقل من دولار واحد يوميا، فضلاً عن صعوبات تأمين الخدمات العمومية والإدارية، و أمن الأفراد وتوفير الغذاء والتعليم، مع وجود احتياجات

اجتماعية واقتصادية بصفة دائمة تعكس على الاستقرار الداخلي والدفع بعملية التنمية المستدامة<sup>(33)</sup>.

إن ما يميز الواقع الاقتصادي في منطقة الساحل والصحراء، هو هشاشة وتدور اقتصاديات الدول، وأن معظم دول الساحل تصنف ضمن الدول الأقل نمواً، وزيادة عن الضعف في الأداء الاقتصادي الشامل فإن الظروف المناخية الصعبة أدت إلى ضعف وانعدام الإنتاج الزراعي في بعض المناطق<sup>(34)</sup>.

إن منطقة الساحل والصحراء ، على الرغم من إنتاجيتها الضئيلة، فيعيش فيها حوالي 150 مليون شخص، فإذا استمرت معدلات النمو السكاني الحالية فمن المرجح أن يتضخم عدد سكانها في السنوات الخمس والعشرين القادمة ليبلغ قرابة ربع مليون شخص، إذ يقتات الجزء الأكبر من السكان على الزراعة والرعى، إلا أنه من الواضح أن السبل المعيشية التقليدية وحدها لن تكون كافية، وسيلزم إحداث تحول مهم في جميع أنحاء المنطقة، ولن يؤدي اجتماع النقص المزمن في الاستثمار في قطاعي الزراعة والطاقة مع عدم فعالية نظم الحماية الاجتماعية وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التغذية والتعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، ومع التدهور البيئي والنمو السكاني السريع، من دون الالتزام بتقديم استثمار مضطرب وبالتعاون في هذه المجالات سيؤدي إلى مفاقمة أوجه الضعف، ويؤدي النزاع إلى زيادة تفاقم مواطن الضعف القائمة<sup>(35)</sup>.

كما يؤدي اعتماد آليات سلبية للتكييف من قبيل بيع الأصول القيمة، بما في ذلك المستلزمات الزراعية والماشية، والاستدانة، والهجرة إلى المناطق الحضرية، وسحب الأطفال من المدارس، وتخفيف كمية الأغذية المشتراء ونوعيتها التغذوية، إلى دوامة من التدهور تقضي إلى تضاؤل قدرات المواجهة، وإلى الجوع والفاقة والحرمان، والفاقة والحرمان هما أيضاً من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال في المنطقة إلى الارتباط بالجماعات المسلحة، كما يتبيّن من تقارير تقييد بقيام جماعات مسلحة ناشطة في صحراء بعمليات تجنيد للأطفال عبر الحدود مع بوركينافاسو والنiger<sup>(36)</sup>.

فضلاً عن ذلك، تواجه منطقة الساحل حالات نقشى كبرى ومتكررة لأمراض معدية، من قبيل التهاب السحايا وشلل الأطفال والكوليرا، التي تشكل تحديات كبيرة لنظم الرعاية الصحية الضعيفة، ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال وضع برامج متطورة صحية إقليمية ودولية طويل الأمد يتوكى بناء القدرة على الصمود<sup>(37)</sup>.

### **المبحث الثالث : تحديات الوضع الامني في منطقة الساحل والصحراء**

سننطرق في هذا المبحث على كل من مشكلة الإرهاب في منطقة الساحل وما يمكن للارهاب ان يحدث فوضى امنيه وعدم استقرار للمنطقة فضلاً عن الجريمة المنظمة التي تمارس في منطقة الساحل الافريقي.

#### **المطلب الأول: مشكلة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء :**

بعد احداث 11 سبتمبر من العام 2001 ازدادت ديناميكية الإرهاب، وتغير نمط العمليات الإرهابية، فضلاً عن التحالفات بين المجاميع الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الافريقي، ذلك لأنها منطقة تشهد فراغاً أمنياً مما وفر تسهيلات لوجستية، وتكnickية تساعد على التحركات الإرهابية، عرفت منطقة الساحل بوجود نشاطاً إرهابياً على غرار دول القارة الافريقية، لاسيما بعد انتقال الإرهاب إلى النيجر، ومالى ، وتشاد<sup>(38)</sup>، وعلى الرغم إن الجزائر قد نجحت أن تسيير أزمة الطوارق ولم تسمح باشتداد الخلاف بينهم وبين مالي والنيجر عبر المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف وحالات الوساطة التي أشرفت عليها وقادتها، وبالتالي كبحت تهديد هذه الأزمة ، لكن أصبحت تعاني من مشكلة انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال)<sup>(39)</sup>، والمغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة)، الجماعة المغاربية المقاتلة والجماعة التونسية المقاتلة)، و(جماعة بوكو حرام و ولاياتها غرب افريقيا بحيرة تشاد)، و(تنظيم الدولة الإسلامية داعش)، و(حركة التوحيد والجهاد غرب افريقيا)<sup>(40)</sup>، إلى الصحراء والساحل، عبر مد مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر، وتشاد بعدها كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السابق خلفية لدعم عملياتها لوجيستياً، وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين

جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعل جيوسياسية إقليمية ودولية، ذات ارتباطات فكرية مادية، وعضوية مع الإرهاب العالمي تؤثر بشكل حاسم في дيناميكيات الأمنية للمنطقة<sup>(41)</sup>.

إن انتشار الإرهاب من الجزائر نحو الصحراء والساحل الافريقي الذي أشرف عليه الجماعة السلفية للدعوة والقتال (تنظيم القاعدة) ، و بعد إعتلاء (عبد المالك درودكال) الملقب (أبو مصعب) قيادة التنظيم والذي انتهج نهجا جديدا يقوم على مد التحركات التنظيم إلى الصحراء وتوسيع مجال نشاطه ليشمل الدول المجاورة، وكانت عملية اختطاف 54 سائحا أوربيا (بينهم 14 ألمانيا و 40 سويسريين) عام 2003 التي قادها عمار الصاييفي المكنى بـ(عبد الرزاق المظلي بارا ) ، وحصوله على فدية ضخمة (4ملايين و 25 ألف أورو) من الحكومة الألمانية مقابل إطلاق سراحهم، أكبر دليل على هذه النقلة في عمل الجماعة السلفية للدعوة والقتال أما عن أسباب هذا التحول فهي<sup>(42)</sup>:

1. فرار الجماعة من تضييق الخناق الممارس ضدها في الشمال الجزائري ومن الملاحقات الأمريكية والدولية في الشرق الأوسط.
2. انحسار نشاطها في الجزائر بفعل الانشقاقات التي حدثت داخلها بسبب مشروع المصالحة الوطنية.
3. الأهمية التي تكتسبها الصحراء بالنسبة للجماعات المسلحة، فمن جهة تسهل التضاريس الوعرة لأقصى الجنوب الجزائري تموقع وتنقل هذه التنظيمات، ومن جهة ثانية يسهل اختراق الحدود البرية الجنوبية للجزائر مع مالي والنيجر بسب طولها الكبير.

أما استراتيجياً واقتصادياً، فإن غنى الصحراء بالموارد الاقتصادية الأولية (النفط والغاز)، بالإضافة إلى ما تشهده من نشاط سياحي غربي ساعد الجماعات السلفية منذ سنة 2007م إلى إشراف تنظيم القاعدة بعد أن صارت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأصبحت تضم فضلاً عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال،

الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة، ولم يجد هذا التنظيم الجديد من ملجاً يتوجه إليه سوى منطقة الساحل والصحراء بعد الاغتيالات، والاعتقالات والملحقات التي طالت قياداته وعناصره في البلدان المغاربية<sup>(43)</sup>، سعت الجماعة السلفية ثم تنظيم القاعدة في المغرب العربي جاهدة لإثبات وجودها في الصحراء والساحل وشمال إفريقيا وتظهر وكأنها غير متضررة باعتقال أحد أهم قيادييها في المنطقة الصحراوية، وقد واصل (مختر بلختار) الملقب بلعور النشاط الإرهابي باسم تنظيم في الصحراء الجزائرية وصولاً إلى موريتانيا غرباً ودول الساحل جنوباً، وأقام علاقات مع مهربى السلاح والمخدرات<sup>(44)</sup>، و عمليات اختطاف الأجانب في الصحراء الجزائرية وفي دول الساحل، بحكم الإرتباط بين خلايا الإرهاب في كل المنطقة، شكلت هذه التنظيمات عائقاً أمام الأجانب سواء كانوا سواحاً، و مستثمرين ، فقد جعلت منطقة الساحل الإفريقي أن ترضخ للضغط الدولي وتقبل بالتدخل الأجنبي سواء من الدول الأوروبية التي أدخلت حياة وأمن رعايا الإتحاد في الخارج في خانة المخاطر التي تستوجب تدخلها ولو باستخدام القوة العسكرية أو من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أن الإرهاب في الصحراء يشكل مصدر قلق كبير وأن الأمن والاستقرار في منطقة الساحل وافريقيا لا يؤثر على القارة الإفريقية فقط بل على المصالح الأمريكية والمجتمع الدولي ككل<sup>(45)</sup>.

وقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي والدولي التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر عندما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الإتجار بالمخدرات، البشر والسلاح من أجل التموين وتمويل نشاطاتها بسبب شح مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات)<sup>(46)</sup>.

**المطلب الثاني: تحديات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء .**

تشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات تهديداً جديداً للأمن الدولي في عصر العولمة يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن (الدولة، المجتمع، الأفراد) والذي يتطلب أيضاً استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له، وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين نيجيريا والكاميرون)<sup>(47)</sup>، فضلاً عن ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، بنية الحروب والنزاعات فيها، فضلاً عن ذلك اكتشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية، في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع في المنطقة<sup>(48)</sup>، إذ حولت الجريمة المنظمة دول الساحل الافريقي إلى نقطة عبور للمخدرات ذات الصلة، كـ القنب الهندي، والكوكايين، والهيريون، والكراك)، فضلاً عن مئات الآلاف من الأقراص المهدورة والمؤثرة على العقل، القادمة من أمريكا اللاتينية ثم إلى أوروبا والشرق الأوسط، وعليه أصبحت أراضي الساحل ذات أراضي خصبة للنشاط وتجارة المخدرات من المناطق المنتجة إلى مناطق الاستهلاك في أوروبا والشرق الأوسط ثم مالي، والنيجر ، وليبيا، ومصر<sup>(49)</sup>، وساعد ذلك على انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكافة أنواعها، والتي تصنف من ضمن أكثر المنظمات التي تشكل خطورة على الامن الدولي والاستقرار في المنطقة وعلى مسارات التنمية فيها ، فقد قدر مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أن حوالي 14% من الكوكايين الذي يدخل إلى أوروبا، أو 20 طناً بلغت قيمتها بسعر الجملة 1 مليار دولار في أوروبا الغربية، مرت عبر غرب افريقيا في العام 2008م، ومن ثم إلى دول الساحل وخاصة غينيا، وبيساو، وتوجو، وغانا ثم تصل إلى أوروبا، اما عن طريق النقل الجوي او عن طريق القوارب وبرزت موريتانيا اخيراً كبلد رئيس للنقل الجوي، والبحري، والبرى، في

العام 2007-2008<sup>(50)</sup>، كل هذا جعل نشاط تجارة المخدرات امراً مسيساً باتجاه الدول الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط، هذه الوضعية دفعت بتามي التهديدات الأمنية الجديدة التي تأثر على الامن الدولي<sup>(51)</sup>.

إن مراقبة مناطق إنتاج المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء من طرف العصابات يشجع الانفصال عن السلطات المركزية وبالتالي يكون عاماً من عوامل تفكك الدول وهو ما يجب أن تأخذه الحكومة الأممية في الحسبان، فإن الرواج المتزايد للمخدرات بالإضافة إلى العواقب الوخيمة التي يحدثها على الأفراد خصوصاً الشباب، يعني الجريمة الحضرية وداخل الأحياء وبالتالي يصبح تهديداً للأمن الإقليمي والدولي، لاسيما عندما أصبحت هذه الشبكات تمثاز ببناء مؤسسة كبيرة ذات ارتباط كبير بأطراف خارجية فلعلة<sup>(52)</sup>.

فضلاً عن التجارة بالمخدرات، أصبحت منطقة الصحراء وجنوبها فضاءً خصباً للاتجار بالبشر من نساء وأطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص مثلاً يدل عليه استغلال الأطفال في الحروب والتهريب في مالي، النiger، تشاد وبوركينافاسو، وتشير الكثير من الدراسات أن تهريب البشر من دول جنوب الصحراء عبر شبكات مختصة في ذلك يكون غالباً نحو دول الخليج العربي ويمررون في هذه المرحلة بالجزائر عبر موريتانيا، أو نحو أوروبا عن طريق مالي، الجزائر ثم تونس لتكون الوجهة إيطاليا، أو عبر محور المغرب إسبانيا، وكثيراً ما يرى هؤلاء الأطفال أو النساء مشردين يتجلبون في شوارع (تمنراست) أو (وهان) كنتيجة لقطع مسار الرحلة لأسباب مادية أو بسبب تغيير مسار الخطة بالاستقرار النهائي في دول العبور التي من بينها<sup>(53)</sup>. ما يوفر الضمانة والغطاء لانتشار هذه التهديدات وتصاعدتها بشكل مخيف ضمن الدائرة الإفريقية والأمن الإقليمي، هو استعمال السلاح والقوة المادية من طرف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في نشاطاتها، وفي هذا الصدد تبرز تجارة الأسلحة ورواجها الكبير في القارة الإفريقية عموماً ومناطق الاقتتال خصوصاً كمصدر تهديد آخر للأمن الإقليمي الدولي ، إذ

تشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة (وهو برنامج بحث مستقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف) لسنة 2003م أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفي في القارة الإفريقية، وكما أشرنا فإن 80 % من الأسلحة الموجودة في الساحل الافريقي مصدرها بؤر الاقتتال في إفريقيا لاسيما بعد سقوط نظام معمر القذافي الليبي، ومصر، ومالي، وتونس، والجزائر، والنيجر، فقد أصبحت افريقيا أكثر المناطق جذباً للسلاح<sup>(54)</sup>.

إن اغلب الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة التي تريد أن تتخلص من مخزونها المستعمل أو من الجيل القديم ببيعه للمعارضات المسلحة والمليشيات المسلحة المتمردة في دول الساحل وجنوب الصحراء، إلى درجة أصبحت هذه الأسلحة تباع بطريقة علنية في الأسواق بتلك الدول ومعلوم أن التهديد للأمن الإقليمي والدولي، الذي مصدره شبكات الإجرام المتخصصة في تجارة الأسلحة، لا سيما أن التجارب التي تؤكد الدور الكبير الذي تمارسه هذه الشبكات في تأجيج الحروب والنزاعات والإرهاب كثيرة خاصة في إفريقيا<sup>(55)</sup>. إن كثافة العمليات الممارسة من تنظيمات الإرهاب المسلح والجريمة المنظمة اختطافات، تهريب، إتجار بالمخدرات وبالبشر أو بالسلاح؛ تؤكد أنها أحسنلت الخيار بلجئها للصحراء والساحل وأنها درست جيدا الانكشاف الأمني الرهيب لتلك الدول، فقد وجدت هذه التنظيمات في الصحراء ملادعا لنشاطاتها حق لها الذي لعملياتها واستطاعت أن تلحق الضرر بالأمن الإقليمي، وإن كانت أغلبية العمليات الإرهابية والإجرامية في الصحراء تمر بسهولة عبر الحدود هذا دليل على غياب ما يعوقها ولأن التغطية الأمنية والإجراءات تلك المتخذة فطريا أو إقليميا مازالت غير كافية للقضاء على الظاهرتين في المنطقة الإرهاب والجريمة المنظمة كما تؤكد كثافة تلك العمليات صعوبة إحكام الحراسة على حدود تلك المناطق وتأمينها بسبب الامتداد المترامي الأطراف للصحراء من جهة ، وقساوة مناخها من جهة أخرى<sup>(56)</sup>

## الخاتمة

تشهد منطقة الساحل والصحراء أوضاعا سياسية وإنسانية متربدة منذ أكثر من نصف قرن، وهي التي تحمل في جوفها وعلى أرضها ثروات كبرى تستطيع أن تتعشّض أضخم الاقتصادات وتتوفرًّ علينا غذائياً وثروة لا تنضب بسهولة، لكن الصراعات والاختلافات السياسية والإثنية التي ورثتها المنطقة عن الاستعمار ظلت عائقاً أمام أي تقدّم مقتراح، وزاد ذلك غيابًّا أسس ديمقراطية للحكم في أنظمة سمتها الشمولية والقبيلية والتخلف، إذ أن المنطقة هي الأولى في عدد الانقلابات العسكرية في العالم، ما يفشل أي جهد أو بذرة للاستقرار وبناء أركان دول حديثة.

دول الساحل والصحراء تعاني الهشاشة والفشل إذ لا تستطيع تلك الدول توفير جميع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. كما يغيب الأمن الذي يعتبر أهم عامل يجب توفره للقيام بأي خطوات تنموية، فهذه الدول كما هو الحال في مالي والنيجر تنتشر فيها الجماعات المسلحة وتعدّ موطئ ارتکاز للعديد من الجماعات الإرهابية، إذ تغيب سيادة الدول وأمنها الدولي الصلب واللين بأنواعه: الأمن المجتمعي، الاقتصادي، التقافي، السياسي، العسكري، البيئي والصحي. فضلاً عن انعدام شروط الأمن الإنساني المعيار العالمي لقياس مدى الأمان في المجتمعات.

سوء إدارة الموارد الطبيعية في الساحل والصحراء جعلها ترثي الفقر والجوع والكوارث، كما حفز الدول الكبرى على التدخل لاستغلال تلك الموارد بعدة حجج مثل الشراكة والاستثمار وصولاً إلى الحماية والقضاء على الإرهاب، فبالإضافة إلى المشاريع التقليدية الفرنسية، والأوروبية والأمريكية جذبت المنطقة الطموح الصيني المتتصاعد وحتى الهند والبرازيل، في ظل تراجع الحضور الإقليمي السياسي والإقتصادي خصوصاً العربي بعد سقوط النظام الليبي السابق، ويبقى فقط الوجود الجزائري المحدود بجهود الوساطة في المسألة المالية وقضية الطوارق.

أصبحت المنطقة مصدراً رئيسياً للعديد من المشكلات التي لها اثارها على الامن الدولي نظراً لحدودها الطويلة مع الدول المجاورة لها سلبياً من تبعات الجريمة المنظمة

المخدرات والإتجار بالأسلحة والتهريب، والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى الخطر الأكبر وهو الإرهاب الذي يتخذ من الصحراء الشاسعة بالمنطقة الصحراوية ملاذا للاختباء والإعداد للعمليات، ويستغل ضعف تلك الدول وتفككها للسيطرة على أراض ومساحات شاسعة، إضافة إلى عمليات الخطف وطلب الفدية، تقدم الأمم المتحدة بالتعاون مع الجزائر مقاربة متعددة الأوجه التعامل مع تحديات منطقة الساحل والصحراء أنية، ودبلوماسية وتعاونية للحرب على الإرهاب، إذ لجأت مؤخرا إلى إغلاق الحدود الجنوبية والشرقية مع الجزائر ومضايقة عدد قوات الجيش الجزائري هناك فضلاً عن إرجاع المهاجرين والحد من أعدادهم والسعى لإعانتهم في مخيمات داخل بلدانهم، أما دبلوماسياً تنتهج سياسة دبلوماسية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول والسعى لحل مشاكلها بالطرق السلمية وال الحوار ورفض التدخل العسكري فيها أو المساهمة فيه، أما في التعاون إقليمياً دولياً فترى الأمم المتحدة محاربة الإرهاب من خلال تجفيف منابعه من خلال منع الدعم والمساندة عنه وحصاره فضلاً عن قتاله عسكرياً، إذ كانت المبادرة بمشروع قانون دولي لتجريم دفع الفدية للخاطفين والإرهابيين لأن ذلك يشجع على تكرار عمليات الخطف ويقوي الجماعات الإرهابية مادياً.

#### النتائج :

بعد الدراسة والتحليل والتعقيم في الفراغ الأمني في دول الساحل الأفريقي، توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- إن منطقة الساحل الأفريقي تعيش أوضاع سياسية وإنسانية متعددة منذ أكثر من نصف قرن، وهي التي تحمل على أرضها ثروات كبرى تستطيع أن تتعشّص أضخم الاقتصاديات وتتوفر إمّاناً غذائياً، وثروة لا تتضمن بسهولة، لكن بسبب الفراغ الأمني التي تشهده المنطقة ونشاطات الجماعات الإرهابية أدى إلى ذلك غياب النهضة الاقتصادية .

2. اتضح من خلال هذه الدراسة ان هنالك علاقة متداخلة ومتراقبة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية وحتى البيئية وظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة .
3. تعد ازمة بناء الدولة وبروز ظاهرة الانقلابات العسكرية وتنامي الفجوات التنموية والاجتماعية من العوامل التي ساهمت في تعزيز ظاهرة الفراغ الأمني في الساحل الأفريقي.
4. ان هذه التهديدات والنشاطات الإرهابية لها انعكاساتها سياسياً، وامنياً، وبيئية، واجتماعية خطيرة على الامن الإقليمي، والدولي فضلاً عن تأثيرها الأخلاقي للمجتمع.
5. تعد منطقة الساحل من المناطق التي يتتوفر فيها السلاح بأسعار رمزية الذي ساعد على انتشار الإرهاب و الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية ونشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
6. خطر الإرهاب في منطقة الساحل اخذ تأثيره على المستوى الإقليمي والدولي نظراً لاستفحاله، وتمكنه على مساحات واسعة من الأرضي في الساحل الأفريقي لسهولة الحركة والحصول على السلاح، وضعف نظم الرقابة والاستفادة من المجال الواسع لنقل الأشخاص وتهريب السلاح والمخدرات ومختلف السلع، فهي مجال خارج القانون الداخلي كذلك الدولي.

### الهوامش

<sup>1</sup> حسين محمد الظاهرة الأمان القومي العربي : مدخل نظري ، مجلة دراسات يمنية ، العدد 48 (صنعاء : 1992)، ص 158.

(2)Barry Buzan , People State And Fear: An Agenda For <sup>2</sup> Interational Security Stadies In The Post Cold War (Bonlder: Lynne Rienner Publishers, 1991). PP.18-19

<sup>3</sup> رفعت سيد احمد ، الأمن القومي العربي بعد حرب البنان : دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، العدد 5 : 1984، ص 13.

<sup>4</sup> نيكولا ميكافييلي، الأمير ، ترجمة أكرم مومن، مصر ، القاهرة، مكتبة ابن سينا للطبع و النشر والتوزيع، 2004، ص 10.

<sup>5</sup> المصدر نفسه ، ص 11 .

<sup>6</sup> جاسم محمد أسد ، داعش والجهاديون الجدد، دار الياقوت للطباعة والنشر ، 2014، الاردن، ص 158.

<sup>7</sup> - ابراهيم أحمد نصر الدين، التنمية و الإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمدخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين في أفريقيا التحديات الراهنة وسبل المواجهات القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، حزيران 2005 ص 6.

<sup>8</sup> حمدي عبد الرحمن حسنة التعديدية وازمة بناء الدولة في افريقيا الإسلامية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، 1996، ص 25 .

<sup>9</sup> - نولي اكوديبا ، الحكم والسياسة في أفريقيا، ترجمة: مجموعة من الباحثين، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، 2013 ص 8 .

<sup>10</sup> المصدر نفسه ، ص 9 .

<sup>11</sup> حسين سيد سليمان الترسية السياسية في كوت ديفوار ، مجلة كلية الاقتصاد العلمية: جامعية أفريقيا العالمية الخرطوم، العدد الأول، جوان 2011، ص 12.

<sup>12</sup> نبيل يونس ، التزاعات الداخلية المسلحة في دول الساحل الافريقي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مجلد 18 ، عدد 76 ، 2021، ص 43-44.

<sup>13</sup> ايمن السيد شبانة" الصراعات الأمنية في افريقيا: الخصائص التداعيات- سبل المواجهة، مجلة قرارات الريفية المنتدى الإسلامي، العدد السادس، ستمبر 2010، ص 96.

<sup>14</sup> سيلا علاسان، ساحل العاج تطورات أزمة مابعد الانتخابات وانعكاساتها على المسلمين" ، مجلة قراءات أفريقية للمنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، جانفي 2012، ص 46 .

<sup>15</sup> حسين سيد سليمان، الأربعه السياسية في كوت ديفوار ، مجلة كلية الاقتصاد العلمية جامعة افريقيا العالمية الخرطوم، العدد الاول، جوان 2011 ،ص 9 .

- <sup>16</sup> نبيل نويس ، المصدر السابق، ص 44-45.
- <sup>17</sup> المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات Ecci ، أمن دولي مخاطر الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي ، <https://www.europarabct.com> تاريخ النشر 28-8-2023.
- <sup>18</sup> المصدر نفسه .
- <sup>19</sup> الحافظ التوني، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، المستقبل العربي، ص 62.
- <sup>20</sup> روبرت روتبرغ، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، الثقافة العالمية، العدد 117 ، مارس 2003، ص 51.
- <sup>21</sup> الحافظ التوني، مرجع سبق ذكره، ص 63.
- <sup>22</sup> روبرت روتبرغ، المرجع السابق، ص 52.
- <sup>23</sup> المصدر نفسه ، ص 55.
- <sup>24</sup> التقرير الأوروبي للتنمية 2009 التغلب على الهشاشة في أفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، فيسبولي، 2009، ص 16.
- <sup>25</sup> التقرير الأوروبي للتنمية 2009، ص 16.
- <sup>26</sup> الحافظ التوني، المصدر السابق ، ص 35.
- <sup>27</sup> بشكيط خالد ، دور المقاربة الإنسانية الامنية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي ، رسالة ماجستير ، العلوم السياسية وال العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 65.
- <sup>28</sup> المصدر نفسه ، ص 66 .
- <sup>29</sup> حمدي عبد الرحمن حسن، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد 169، 2007، ص 56 .
- <sup>30</sup> محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والآمالات، 15 مارس 2012 ، متاح على الرابط الالكتروني <http://www.alwahdawi.info>

<sup>31</sup> امحمد برقوق، منطق الأمانة في ساحل الأزمات، الموسوعة الجزائرية للدراسات

السياسية ، متاح على الرابط الالكتروني

[http://www.politics-dz.com.](http://www.politics-dz.com)

<sup>32</sup> جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري،

المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط الالكتروني <http://democraticac.de>

<sup>33</sup> جارش عادل ، المصدر السابق.

<sup>34</sup> تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في منطقة الساحل، مجلس الأمن، 14

يونيو 2013 ، ص4.

<sup>35</sup> احمد إبراهيم محمود ، الحروب الاهلية في افريقيا ، مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية ، القاهرة ، 2001، ص 171.

<sup>36</sup> المصدر نفسه.

<sup>37</sup> حموم فريدة ، الامن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية ، رسالة ماجستير ،

غير منشورة ، كلية الاعلام والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2003-2004، ص

.58-57

<sup>38</sup> نورا إبراهيم ، صبحي قنصوه وآخرون، التهديدات الأمنية الالتماثلية وانعكاساتها على

- دول مجموعة الخمس G5 بالساحل الافريقي ،مجلة الدراسات الافريقية ،مجلد (45)-

عدد 4، ج 1 ، أكتوبر 2023، ص 404.

<sup>39</sup> هو فصيل مسلح جزائري ظهر خلال الحرب الاهلية الجزائرية عام 1992-2000م

يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1998م على يد حسان حطاب والذي تم الإطاحة به في

عام 2003م، نجد ان الجماعة السلفية للدعوة والقتال بايعت واعطت الولاء لتنظيم القاعدة

في عام 2007م وغيّرت اسمها بعد ذلك لتصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

كدليل على تبعيتها لتنظيم القاعدة . لمزيد ينظر : عبدالودود بن داية ، عبدالرؤوف

بالحسن، المصدر السابق، ص 55-56.

<sup>40</sup> حكيم ألادي نجم الدين الجماعات المسلحة بنيجيريا والسيناريوهات المحتملة بعد

البغدادي ،مركز الجزيرة للدراسات ، 24 ، ديسمبر ، 2019

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191224071235580.htm>

<sup>41</sup> حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، موسم 2011 ، ص 92 .

<sup>42</sup> المصدر نفسه ، ص 93.

<sup>43</sup> عبد النور بن عنتر ، بعد المتوسطي للامن الجزائري ، المكتبة العصرية للطباعة ، الجزائر ، 2005 ، ص 59.

<sup>44</sup> جارش عادل، المصدر السابق .

<sup>45</sup> حفيظ صواليلي، الساحل الافريقي يستقطب الاطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الامنية ، جريدة الخبر ، الجزائر ، العدد 3600 ، تاريخ 12-10-2010 ، ص 4.

<sup>46</sup> يحيى زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل ، مركز الجزيرة للدراسات ، 28 نوفمبر 2012، ص 3.

<sup>47</sup> عصام عبد الشافي، معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة ، متاح على الرابط

<http://kenanaonline.com>

<sup>48</sup> محدث بررقق، الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، ورقة مقدمة لملتقى التهديدات الأمنية، الجديدة في منطقة الساحل الافريقي ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2008 .

<sup>49</sup> محدث بررقق، الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، ورقة مقدمة لملتقى التهديدات الأمنية، الجديدة في منطقة الساحل الافريقي ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2008 .

<sup>50</sup> حسام حمزة، المصدر السابق ، ص 95

<sup>51</sup> عادل زقاع ، سفيان منصوري ، الواقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي: مقاربة سوسية سياسية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23 مارس 2016 ، ص 161-162.

<sup>52</sup> عادل زقاع ، سفيان منصوري ، وواقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي: مقاربة سوسية سياسية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23 مارس 2016، ص 161-162.

<sup>53</sup> المصدر نفسه ، ص 97.

<sup>54</sup> بن يطو بن زيان ، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية وال العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2003، ص 173.

<sup>55</sup> عصام عبد الشافي ، المصدر السابق .

<sup>56</sup> المصدر نفسه .

#### المصادر :

- 1- حسين محمد الظاهرة الأمن القومي العربي : مدخل ، مجلة دراسات يمنية ، العدد 48 ( صنعاء : 1992 ).
- 2- رفعت سيد احمد ، الأمن القومي العربي بعد حرب البانان : دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، العدد 5، 1984.
- 3- نيكولا ميكيفيلي، الأمير، ترجمة أكرم مومن، مصر، القاهرة، مكتبة ابن سينا للطبع و النشر والتوزيع، 2004.
- 4- ابراهيم أحمد نصر الدين، التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمدخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين في أفريقيا التحديات الراهنة وسبل المواجهات القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الجوان 2005 .
- 5- حمدي عبد الرحمن حسنة التعديدية وازمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.
- 6- نولي اكوديبا ، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة: مجموعة من الباحثين، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، 2013.

- 7- حسين سيد سليمان الترسية السياسية في كوت ديفوار ، مجلة كلية الاقتصاد العلمية: جامعة أفريقيا العالمية الخرطوم، العدد الأول، جوان 2011.
- 8- ايمن السيد شبانة" الصراعات الأمنية في افريقيا: الخصائص التداعيات- سبل المواجهة، مجلة قرارات الريفية المنتدى الإسلامي، العدد السادس، ستمبر 2010.
- 9- سيلا علاسان، ساحل العاج تطورات أزمة مابعد الانتخابات وانعكاساتها على المسلمين" ، مجلة قراءات أفريقيا للمنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر ، جانفي 2012.
- 10- حسين سيد سليمان، الأربعه السياسية في كوت ديفوار ، مجلة كلية الاقتصاد العلمية جامعة افريقيا العالمية الخرطوم، العدد الاول، جوان 2011 .
- 11- بشكير خالد ، دور المقاربة الانسانية الامنية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي ، رسالة ماجستير ، العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010 .
- 12- حمدي عبد الرحمن حسن، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد 169 ، 2007.
- 13- محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات، 15 مارس 2012 ، متاح على الرابط الالكتروني  
<http://www.alwahdawi.info>
- 14 - امحمد برقوق، منطق الأمانة في ساحل الأزمات، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية ، متاح على الرابط الالكتروني  
<http://www.politics-dz.co>
- 15- جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري ، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط الالكتروني  
<http://democraticac.de>

- 16- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في منطقة الساحل، مجلس الأمن، 14 جوان 2013.
- 17- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، موسم 2011 .
- 18 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، المكتبة العصرية للطباعة ، الجزائر ، 2005 .
- 19- حفيظ صواليلبي، الساحل الافريقي يستقطب الاطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الامنية ، الخبر ، الجزائر ، 2010 .
- 20 - يحيى زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.
- 21 - عصام عبد الشافي، معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة ، متاح على الرابط <http://kenanaonline.com> ثالثا : المصادر الانكليزية
- 1 Barry Buzan , People State And Fear: An Agenda For International Security Studies In The Post Cold War (Bonlder: Lynne Rienner Publishers, 1991).pp.18- 19